International Journal of Learning Management Systems

@ 2014 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

http://dx.doi.org/10.12785/ijlms/020206

# Legal Awareness and Attitude Towards Law among Teachers in The Sultanate of Oman

**Salha Abdullah Issan[1], Ali Mahdi Kazem[2], & Mariam Salem Al Mundhiri[3]**

[1] *Professor, Department of Foundation and Administration, College of Education, Sultan Qaboos University, Oman*
*Email: sissan@squ.edu.om*
[2] *Professor, Department of Psychology, College of Education, Sultan Qaboos University, Oman.*
[3] *Ministry of Education, Oman.*

Received*: 3 Oct. 2012; Revised: 2 Nov. 2012; Accepted: 7 Dec. 2012*

**Abstract:** The study aims at determining the level of the teachers' legal awareness and their Attitude towards the law in the Sultanate of Oman, It also focuses on highlighting the differences that could be attributed to gender and number of years' experience as well as knowledge of the legal relationship between their consciousness and their attitudes towards the law. The study adopted the descriptive approach in presenting the theoretical framework and the field work. The study sample comprises of (172) teachers. The test which was developed by (Mundhiri, 2011), was used to test their legal awareness It consists of (40) questions, and a questionnaire consisting of (45) items was used to measure their attitudes towards law. It included four domains: teachers' conviction towards the law, their attitudes towards comprehending it, the application of the law, and towards employee who enforce it. The results indicate that the level of legal awareness was low, and that attitude towards law in all domains was positive, except for the second domain, where it was neutral. The gender and experience variables have their statistically significant impact, except the fourth domain; where the females response is higher than males. As for the relationship between consciousness and the attitudes towards the law, there was non-statistically significant impact, except for the legal relationship between the awareness of the law and the attitude towards law enforcement, where the correlation is negative in terms of male respond.

**Keyword:** legal awareness, the attitude towards the law, the Sultanate of Oman.

# الوعي القانوني والاتجاه نحو القانون لدى المعلمين في سلطنة عمان

**صالحة عبد الله عيسان[1]، وعلي مهدي كاظم[2]، ومريم سالم المنذري[3]**

[1] أستاذة بقسم الأصول والادارة التربوية، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، البريد الالكتروني: sissan@squ.edu.om
[2] أستاذ بقسم علم النفس- كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، البريد الالكتروني: amkazem@squ.edu.om
[3] وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان، البريد الالكتروني: m.manthary@moe.om

**الملخص:** استهدفت الدراسة الحالية معرفة مستوى الوعي القانوني ومستوى الاتجاه نحو القانون لدى المعلمين في سلطنة عمان، ومعرفة مدى تأثرهما بمتغيري النوع وعدد سنوات الخبرة، فضلًا عن معرفة العلاقة بين الوعي القانوني والاتجاه نحو القانون. بلغ حجم العينة (172) معلمًا ومعلمة، وتم استخدام اختبار الوعي القانوني (المنذري، 2011) الذي يتكون من (40) سؤالًا. وتم تصميم مقياس للاتجاه نحو القانون مكون من (45) عبارة سالبة وموجبة تتوزع بشكل غير متساوٍ على أربعة محاور وهي: قناعة المعلمين تجاه القانون، والاتجاه نحو معرفة القوانين وفهمها، والاتجاه نحو تطبيق القانون واستخدامه، والاتجاه نحو القائمين على تنفيذ القانون بعد التحقق من صدقه وثباته. أشارت النتائج إلى أن مستوى الوعي القانوني لدى المعلمين منخفضٌ، وأن الاتجاه نحو القانون إيجابي في جميع المحاور وفي الدرجة الكلية ماعدا المحور الثاني؛ حيث كان محايدا. أما متغيري النوع والخبرة، فقد كان تأثيرهما غير دال إحصائيًا، باستثناء دلالة المحور الرابع في الاتجاه نحو القانون؛ حيث كان متوسط الإناث أعلى. وأما العلاقة بين الوعي والاتجاه نحو القانون فقد كانت غير دالة إحصائيًا ماعدا العلاقة بين الوعي القانوني والاتجاه نحو القائمين على تنفيذ القوانين؛ حيث كان الارتباط سالبًا ودالاً. في ضوء هذه النتائج خرجت الدراسة بعدد من التوصيات والمقترحات.

**الكلمات المفتاحية:** الوعي القانوني، الاتجاه نحو القانون، المعلم ، سلطنة عمان.

## المقدمة:

يُعد الوعي القانوني مطلباً مهماً اقتضته التطورات المتسارعة في شتى مجالات الحياة، لذا سعت كثير من دول العالم لنشر الوعي بالقانون بين أوساط المواطنين عامة كضرورة ملحة للحفاظ على الأمن الاجتماعي.

وإذا كانت توعية المواطن العادي بالقانون ضرورة ملحة، فإن الأكثر إلحاحًا منه توعية المعلم بالقوانين والتشريعات المنظمة لعمله باعتباره معلم الأجيال، وأن دوره ينعكس على جميع أفراده، وإذا افتقد المعلم الوعي بالقانون فلن يخرج إلى المجتمع سوى جيل عاجز عن الالتزام بواجباته والمطالبة بحقوقه، ويتفشى الشعور باللامبالاة وعدم تحمل المسؤولية (الصعيدي، 2004).

كما أن للمعلم مكانة مهمة يجب أن يحافظ عليها من خلال إقامة علاقات سليمة مع المحيطين به من طلاب وزملاء ورؤساء عمل وأفراد المجتمع، وهذا يتطلب منه وعيًا عامًا بالقوانين والتشريعات المنظمة لعلاقاته داخل المدرسة وخارجها، في وقت أصبح فيه القانون هو الفاصل بين الناس بعد أن تبدلت علاقات الناس وعاداتهم وتلاشت الأعراف السائدة التي كان للمعلم فيها قدسيته ومكانته في المجتمع.

ونتيجة لتزايد المشاكل والمخالفات القانونية بين شرائح المجتمع التربوي والذي ينتج عنه مسائلة التربويين من معلمين وغيرهم أمام محاكم القضاء الإداري، وما يترتب عن ذلك من زعزعة العلاقات الطيبة في المجتمع المدرسي وزيادة الضغوط النفسية وهدر الوقت والجهود فقد توجهت كثير من المؤسسات التربوية في مختلف أنحاء العالم إلى الاهتمام بتعميق الوعي القانوني لدى المعلمين خاصة والمواطنين عامة.

جديرٌ بالذكر أن كثيراً من دول العالم سعت إلى إعداد برامج متخصصة لنشر الوعي القانوني بين مختلف الفئات؛ فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بعمل برنامج وطني "شباب من أجل العدالة" الذي يديره مكتب قضاء الأحداث ومنع الانحراف The Office of Juvenile Justice and Delinquency Prevention's (OJJDP)، ويهدف إلى توعية الشباب بالقانون ممن هم في سن 11-17 سنة، وكيفية ممارسته في حياتهم اليومية.

وفي مصر تم إنشاء بعض الهيئات التي تكون مسؤوليتها نشر الوعي القانوني مثل الجمعية المصرية لنشر الوعي القانوني وتنميته، وهي جمعية أهلية غير ربحية أنشئت عام 2004، وتضم مجموعة من المتخصصين في المجال الحقوقي والأهلي (الجمعية المصرية لنشر وتنمية الوعي القانوني، 2010).

كما توجهت كثير من الدول لإنشاء جمعيات أو نقابات يكون هدفها نشر الوعي القانوني لدى المعلمين، وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم، وتدافع عنهم أمام المحاكم القضائية، كالجمعية التي أنشأت في البحرين للمعلمين عام 1989م، التي تهدف إلى رعاية مصالح المعلمين ومهنتهم، وتعبر عن قضاياهم وهمومهم (جمعية المعلمين البحرينيين، 2011)، وكذلك نقابة المعلمين في سورية التي كان من أهدافها رعاية وحماية مصالح المعلمين المادية والمعنوية والصحية والاجتماعية والثقافية، والدفاع عن حقوقهم، والحرص على قيامهم بواجباتهم (نقابة المعلمين السوريين، 2011).

توجهت سلطنة عمان ممثلة في وزارة التربية والتعليم إلى إعطاء جرعات من التوعية القانونية للمعلمين الجدد الملتحقين للعمل بالوزارة عن طريق برنامج المعلمين الجدد الذي تم إعداده لتأهيلهم قبل الدخول إلى مجال العمل، حيث كان من أبرز أوراق العمل التي تم تقديمها واجبات وحقوق الموظف في قانون الخدمة المدنية، والتي تم إعدادها من قبل المختصين في وزارة التربية والتعليم (وزارة التربية والتعليم، 2011).

إضافة إلى أنه تم تشكيل فريق "تسليط الضوء على الواجبات الوظيفية والممارسات الإدارية السليمة" بالقرار الوزاري رقم 2006/209، ويقوم هذا الفريق بزيارة المناطق التعليمية، وعقد لقاءات مع مختلف شرائح العمل التربوي من مديري الدوائر، ونوابهم، ورؤساء الأقسام، ومديري المدارس، والمعلمين بهدف تعريف الموظفين بحقوقهم وواجباتهم، والإجراءات المنظمة للعمل الوظيفي (وزارة التربية والتعليم، 2010).

## مشكلة الدراسة وأهميتها

تُعد وزارة التربية والتعليم من الوزارات ذات الكثافة المرتفعة من حيث عدد العاملين، حيث وصل إجمالي موظفيها إلى (64779) موظفًا: منهم (45273) معلمًا حسب إحصائيات 2011/2010. وبناء على ذلك فإن تأثير المعلمين على المجتمع والدولة ينطلق من عددهم الكبير؛ فهم يمثلون نسبة (70%) من موظفي الوزارة، ويزيد من قوة تأثيرهم تعاملهم مع فئة حساسة من المجتمع وهم الطلاب، الذين وصل إجمالي عددهم للعام الدراسي 2011/2010 إلى حوالي (523255) طالبًا (وزارة التربية والتعليم، 2011)؛ الأمر الذي يزيد من خطورة الدور الملقى على عاتق المعلم.

وحتى يكون هذا التأثير فاعلا بشكل إيجابي كان لابد أن تتوفر لدى المعلم معارف واتجاهات متعددة، تساعده على تأدية الدور المناط به، وتُعد المعرفة القانونية والاتجاهات الإيجابية السليمة من أهم ما يجب أن يتحلى به المعلم، حيث يجب أن يكون قادرًا على فهم القوانين والأنظمة التي تسيّر مهنته التي ينتمي إليها، ويكتسب اتجاهات إيجابية نحو أهمية هذه القوانين وتطبيقها في ضبط العمل وتحقيق متطلباته، ومن ناحية أخرى يُعد إلمام المعلم بحقوقه وواجباته المهنية ضرورة قصوى؛ حتى يستطيع تكوين علاقات سليمة وممارسات خالية من مخالفات قانونية تحميه من التعرض للمسائلة القانونية.

إلا أن المتابع للواقع التربوي يلاحظ ضعف الوعي القانوني لدى عدد كبير من المعلمين في سلطنة عمان سواء أكانت القوانين الإدارية الصادرة بالمراسيم السلطانية أو اللوائح الصادرة من وزارة التربية والتعليم، مما أدى إلى ظهور كثير من المشاكل في المحافظات التعليمية بين المعلمين أنفسهم، وبينهم وبين الطلاب والمجتمع المحلي وكذلك مع وزارة التربية والتعليم والمنظمة للعمل داخل المدرسة، ومما يدل على

ذلك ارتفاع القضايا التي تخص وزارة التربية والتعليم؛ في محكمة القضاء الإداري حيث زادت القضايا المرفوعة من (6) دعاوى فقط في عام 2001م، إلى (35) دعوى في عام 2010م، والشكل (1) يوضح ذلك.

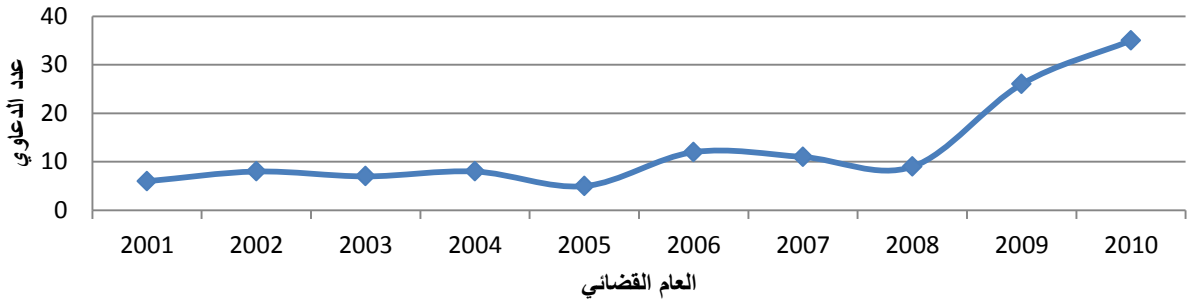


*الشكل (1): عدد الدعاوى المقيدة على وزارة التربية والتعليم في محكمة القضاء الإداري*

ونلاحظ من الشكل (1) أن عدد القضايا المقيدة ضد وزارة التربية والتعليم كانت تتراوح بين (5-12) دعوى منذ افتتاح محكمة القضاء الإداري حتى عام 2008م، ثم ارتفعت إلى (26) دعوى في العام القضائي 2009، وفي 2010 زادت إلى (35) دعوى.

كما تعتبر اعتصامات المعلمين في المحافظات التعليمية وإضرابهم عن التدريس في عدد كبير من مدارس السلطنة في الفصل الثاني من العام الدراسي 2011/2010م والفصل الأول من العام الدراسي 2012 /2011م صورة أخرى من صور عدم الإلمام بالحق والواجب، التي أدت إلى وجود بعض الممارسات من قبل بعض المعلمين، وعدم قيامهم بالالتزامات التي نص عليها القانون في مجال عملهم، وكذلك عدم ممارسة حقوقهم التي كفلها لهم القانون بالشكل الذي لا يتعارض مع حقوق الآخرين، وتقصد الدراسة هنا حقوق المتعلمين.

وأكدت بعض الدراسات وجود نقص في الوعي القانوني لدى فئات مختلفة في وزارة التربية والتعليم منها دراسة (المنذري، 2011) حيث توصلت الدراسة إلى أن مستوى الوعي القانوني لدى شاغلي الوظائف الإشرافية بوزارة التربية والتعليم جاء متوسطًا، كما أكدت دراسة (العويسي، 2010) أهمية الوعي القانوني للمعلمين بالذات، وبجودة ممارساته وأدائه التعليمي.

إضافة إلى بعض الدراسات العربية والأجنبية التي أثبتت تدني الوعي القانوني لدى بعض المعلمين مثل دراسة الصعيدي (2004) التي استهدفت عينة من المعلمين في مصر، وتوصلت إلى وجود ضعف شديد في مستوى إلمامهم بتشريعات مهنة التعليم، ودراسة باول (Paul, 2001) التي أشارت إلى عدم وجود معرفة قانونية بالحقوق والالتزامات القانونية لدى عينة الدراسة، وأنهم يفتقرون إلى المعرفة الأساسية لقانون المدرسة.

وبناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة هي تحديد مستوى الوعي القانوني عند المعلمين في سلطنة عمان واتجاهاتهم نحو القانون، وما إذا كانت توجد علاقة بين هذا الوعي وهذه الاتجاهات.

## أسئلة الدراسة

سعت الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما مستوى الوعي القانوني لدى المعلمين في سلطنة عمان؟
2- ما مستوى الاتجاه نحو القانون لدى المعلمين في سلطنة عمان؟

3- هل يتأثر الوعي القانوني لدى المعلمين بمتغيري النوع وعدد سنوات الخبرة؟
4- هل يتأثر الاتجاه نحو القانون لدى المعلمين بمتغيري النوع وعدد سنوات الخبرة؟
5- هل توجد علاقة بين الوعي القانوني والاتجاه نحو القانون لدى المعلمين؟

## أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة مستوى الوعي القانوني لدى المعلمين في سلطنة عمان.
2. معرفة طبيعة اتجاهات المعلمين في سلطنة عمان نحو القانون.
3. تحديد طبيعة الفروق في مستوى الوعي القانوني لدى المعلمين في سلطنة عمان تعزى لمتغير النوع، وعدد سنوات الخبرة.
4. تحديد طبيعة الفروق في اتجاهات المعلمين في سلطنة عمان نحو القانون تعزى لمتغير النوع، وعدد سنوات الخبرة.
5. معرفة طبيعة العلاقة بين مستوى الوعي القانوني لدى المعلمين بسلطنة عمان واتجاهاتهم نحوها.

## أهمية الدراسة:

تظهر أهمية دراسة الوعي القانوني للمعلمين في سلطنة عمان واتجاهاتهم نحوها بما يتوقع أن تسهم به في توعية المعلمين بحقوقهم وواجباتهم القانونية المنظمة لعملهم مما يجعل منهم عاملا فاعلا في تحقيق رؤية السلطنة التنموية في مجال التعليم، وذلك من خلال:

1) إنجاز المهام الموكلة إليهم على أكمل وجه في مختلف جوانب العملية التعليمية، فهم يحققون الأهداف المسؤولين عنها على مستوى المدرسة.
2) غرس ثقافة الحق والواجب لدى الطلاب، وبالتالي ينمي لديهم قيم المواطنة الصالحة التي تعتبر هدفًا من أهداف التعليم في السلطنة.
3) الشعور بالرضى الوظيفي لدى المعلمين، وتكوين علاقات وظيفية قائمة على الاحترام المتبادل مما يساعد على إيجاد بيئة إنتاجية عالية داخل المدرسة ينعكس أثره على الارتقاء بالتعليم بشكل عام.
4) الحفاظ على مكانة المعلمين في المجتمع، حيث إن الوعي بالقانون يجعلهم بعيدًا عن المخالفات القانونية والمحاكم القضائية.

## مصطلحات الدراسة

### الوعي القانوني Law awareness:

يعرفه العويسي (2011) بأنه "جملة الآراء التي تعكس علاقة المواطن بالحق العام والتصورات التي يملكها المواطنون حول حقوقهم وواجباتهم، وحول شرعية أو عدم شرعية هذا السلوك أو ذاك" (ص187). أما إبراهيم (2009) فيعرفه بأنه "القوانين والتشريعات التي تحدد العلاقة بين الفرد وبين الآخرين، وبالتالي فإنه يعرف حقوقه وواجباته معاً" (ص1161)، وعرَّفت الصعيدي (2004) الوعي القانوني بأنه: "ما لدى الأفراد من معارف قانونية على المستوى الشخصي والمجتمعي" (ص59). ويشير سلام (2000) إلى أن الوعي القانوني عند المعلمين هو "محصلة معرفة المعلمين وإلمامهم بحقوقهم القانونية وواجباتهم المهنية، وإدراكهم وفهمهم لعناصر هذا الوعي ومستوياته، وعوامل تكوينه، وجوانبه، وأنواع كل جانب ومؤشراته لديهم، ويعد هذا الوعي وعيا قانونيًا خاصًا بجماعة مهنية معينة هي جماعة المعلمين" (ص11). كما ورد تعريف آخر للوعي القانوني على أنه "عملية حفظ وفهم واستيعاب الأفكار والمعلومات التي تتعلق بموضوع أو عدة موضوعات وثيقة الصلة بالنظم السائدة في مجتمع ما أو عدة مجتمعات والقواعد والنصوص القانونية التي تنظم سلوك الأفراد في هذا المجتمع أو تلك المجتمعات من وجوه متعددة" (عبدالمطلب، 1993، ص3).

ويقصد الباحثون في هذه الدراسة بأن الوعي القانوني هو "قدر من المعرفة العامة بقانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2004/120 والمعدل بالمرسوم السلطاني رقم 2010/106 الذي تسري أحكامه على الموظفين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية، وتقدر هذه المعلومات بالعلامة الكلية التي يحصل عليها المعلم في الاختبار المقدم لهم في هذه الدراسة.

**الاتجاهات:** هي التي تتكون نتيجة للتراكم المعرفي متمثلا في الخبرات والمعلومات والمواقف التي يتعرض لها الفرد، والتي بدورها تؤدي إلى خلق موقف ثابت نسبيا، إما أن يكون إيجابيًا أو سلبيًا أو حياديًا، متمثلاً في استجابة نحو أو ضد أو محايد لذلك الموقف (إبراهيم،2011، ص 304).

أما في هذه الدراسة فيقصد بالاتجاهات استجابة عينة الدراسة للمواقف التي تتخذها تجاه القانون، من خلال الاستجابة على الأبعاد المكونة لمقياس الاتجاهات الذي تم إعداده لأغراض هذه الدراسة.

## الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الجزء عرضًا لبنود الإطار النظري والذي يشمل تحديد عناصر الوعي القانوني، وأهميته للمجتمع والمعلم، ودور التعليم في نشر الوعي القانوني، ودور المعلم في نشر الوعي القانوني.

### 1- عناصر الوعي القانـــوني:

يتميز الوعي بوجود عدة خصائص – في شكله العام- أهمها أن الوعي ليس فطريًا لا يولد مع الإنسان؛ ولكنه يكتسب ويعتبر التعليم والحرية والمعرفة من شروط تكوينه (سلام، 2000)، كما يعتبر خطوة مهمة من خطوات التغيير في المجتمعات تجاه أية قضية، وحتى يتحقق ذلك لابد أن يتم تحويل الوعي النظري إلى أفعال وممارسات حقيقية؛ لذلك فإن وعي الفرد يتوقف على ممارساته واختياراته وعلاقاته بين أفراد مجتمعه، وبالتالي يرتبط رقي المجتمع بمدى وعي أفراده، ويكون الوعي تراكميًا، ولكنه قد يحدث نتيجة طفرات أيضًا (زايد، 2010).

إن الوعي كتكوين معقد له أشكال ومستويات متعددة، وقد اختلف العلماء في تصنيفهم لمستويات الوعي فمن منظور اجتماعي نجد للوعي مستويين هما: وعي فردي وهو يعبر عن وعي فرد محدد، ووعي جماعي وهو يعبر عن وعي طبقة معينة أو مجتمع معين، وينتج عنهما وعيًا اجتماعيًا؛ أما على المستوى المعرفي فهناك مستويان: الوعي اليومي المباشر وهو يمثل خبرة الحياة اليومية، والوعي النظري وهو الذي يحاول فهم جوهر الواقع الاجتماعي وظاهراته والقوانين الأساسية التي تحكمه (زايد، 2010).

واتفقت معظم الدراسات على وجود الوعي القانوني في ثلاثة عناصر؛ حيث أشار عبدالقادر، وحوالة (1995)، وسلام (2000)، وجمعة (2006) إلى العناصر التي يتكون منها الوعي القانوني بصفة عامة هي:

أ- العنصر المعرفي: وهو أن يعرف الفرد ما هو مطلوب ومرغوب معرفته، ويتمثل في نقل المعلومات والمعارف القانونية عن الحقوق والواجبات، وبالتالي فإن الجماعة المهنية الواعية هي التي تهتم بمعرفة ونشر حقوقها وواجباتها ومسؤولياتها.

ب- العنصر الوجداني: وهو الاتجاهات الإيجابية ومشاعر الحب التي يستشعرها الفرد تجاه المعرفة القانونية المطلوبة، ويترتب على ذلك الالتزام بالواجبات والمسؤوليات على خير وجه، والحرص على عدم الوقوع في الانتهاكات القانونية، وبالتالي البعد عن المساءلة والتحقيقات القانونية مقابل الحصول على كل الحقوق القانونية وممارستها والتمسك بها، ويقع الوعي في الجانب الوجداني حسب تصنيف "كراثول"، ويمثل أول مستوى من مستوياته، إلا أنه يبنى على أساس معرفي،

وبالتالي لا يمكن للجوانب الوجدانية أن تأخذ شكلها الصحيح إلا إذا قامت على أساس المعارف الواضحة، ومن ثم يرتبط الجانب السلوكي بالأسس المعرفية والوجدانية (النحوي، 2003).

ج- العنصر السلوكي: ويتمثل في حرص الفرد والجماعة المهنية على تحقيق المزيد من الحقوق والامتيازات لها، وتلتزم بالواجبات والمسؤوليات التي يفرضها القانون ومن ثم تحقيق مستوى عال من الأداء المهني.

ويتفق ما أورده سلام (2000) مع زايد (2010) حول الخطوات التي يجب أن تتبع في حالة الرغبة في نشر الوعي بفكرة أو قانون ما وهي:

- صنع الفكرة المراد الوعي بها.
- نشر هذه الفكرة ونقلها داخل المجتمع أو الفئة.
- تثبيت الفكرة وتحويلها إلى قيمة ثم إلى سلوك.

وهنا نلاحظ الارتباط بين خطوات الوعي وبين أبعاده؛ حيث يتحقق البعدين المعرفي والوجداني في خطوة صنع الفكرة ونشرها، الذي يتم فيهما نقل ونشر المعارف والمعلومات في المجتمع، ومن ثم يأتي البعد السلوكي ليتلاءم مع الخطوة الثالثة، إذ يتم تثبيت الفكرة عن طريق تحويلها إلى قيم ثم إلى سلوك وممارسات.

## 2- أهمية الوعي القانوني:

يميل الإنسان بفطرته للعيش ضمن جماعة بشرية، ويأتي هذا الميل إما لتلبية فطرته وغريزته، أو لتحقيق مصلحة أو حاجة لديه، وهذا بدوره يؤدي إلى تفاعل بين الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه، مما يستلزم تنظيم هذه العلاقات بمجموعة من القوانين تسن الواجبات وتحفظ الحقوق، فتكون محل تقدير واحترام من قبل أفراد المجتمع، وهذا ما أكده التاريخ الإنساني منذ أيام الرومان؛ حيث أثر عنهم: "يوجد القانون حيث يوجد المجتمع" (عبدالحميد،2010).

لذلك فإن أهمية القانون تكمن في حماية الحريات للأفراد من خلال التوفيق بين تضارب المصالح، والحقوق والحريات (السعيد، الفضل، التلاوي، 2009)، ويؤكد الناصري (2010) أن ضبط المجتمع عن طريق القانون ضروري في تقدمه وتطوره، وأن تقدم المجتمعات يقاس من خلال وجود القوانين فيها، وحسن تطبيقها، والتزام أفرادها بالنظام، ويعتبر زوبك وشبروف (Zubok & Chuprov, 2007) أن مستوى الثقافة القانونية تعتبر مؤشرا من مؤشرات التنمية ومعيارا هاما في تطور المجتمع.

ولما كان القانون ضرورة اجتماعية فلا بد للأفراد من معرفة القواعد القانونية التي تحكم علاقاتهم وتصرفاتهم، بما يسهم في أن تكون هذه العلاقات وتلك التصرفات في حدود القانون ووفق الضوابط والقواعد المحددة به؛ لذا ظهرت الحاجة إلى الوعي به، ولا يقصد بذلك أن يتحول كل فرد إلى رجل قانون، يحفظ نصوص جميع فروع القانون، لكن يجب أن يكون لديه اهتمام للحصول على نصيب من القانون. ولما كان هدف القانون تنظيم الروابط الاجتماعية، وإشاعة العدل والمساواة بين الناس، فإن وسيلته في ذلك هي تحديد الحقوق والواجبات، وذلك عن طريق إعطاء الشخص حقًا أو تحميله واجبًا، فتعطيه بذلك سلطة تمكنه من العمل على جانب معين في علاقاته بالآخرين، وبالتالي فإن كل حق مقابله واجب، فالاعتراف بحقوق الأشخاص يعني أنهم يتمتعون بها على أساس من العدل والمساواة، مع إلزامهم في الوقت نفسه بواجبات؛ لضمان أن يتمتع الشخص بحقه مع عدم إهداره لحقوق الآخرين (عبدالحميد، 2010؛ قاسم، 2006).

وتتمثل أهمية الوعي بالقانون فيما يأتي:

- خلق عقلية منظمة لأفراد المجتمع، قادرين على تناول المشكلات التي تعترضهم وحلها بشكل علمي.
- تكوين شخصية الفرد التي تجعل منه مواطنًا صالحًا ملتزمًا بالقانون في حياته، وبالتالي تكون تصرفاته موافقة لما جاء به القانون لا معارضا له، وهذا يساعد على انتشار الأمن والاستقرار الاجتماعي (مسعد، 2008)
- تجنب الوقوع في الأخطاء القانونية؛ حيث إن القاعدة العامة تفترض أن الجميع على علم بالقانون" القانون لا يحمي من لا يعرف القانون"، وبالتالي فإن عدم الدراية بالقانون لا يحميه من الجزاء أو العقوبة (الصعيدي، 2004)، فعند وعي الفرد بالقانون يجعله بمنأى من ارتكاب مخالفات أو أخطاء يحظرها القانون ويعاقب عليها.
- الحصول على الحقوق التي ضمنها القانون للفرد، فالوعي بها يؤدي إلى عدم إهدارها. وحتى ندرك أهمية الوعي القانوني لابد أن نركز على مبدأ مهم سائد في علم القانون وهو مبدأ: "عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون "ويقصد بهذا المبدأ أنه لا يجوز لأي شخص الاحتجاج بجهله بالقاعدة القانونية، حتى ولو ثبت فعلاً أنه كان يجهلها، فقواعد القانون إلزامية، وهذه الإلزامية تقتضي خضوع الناس لأحكامها، ولا يتوقف على رضاهم عن مضامينها أو على علمهم بوجودها، ولا يقبل من أحد التحجج بجهله لوجودها، سواء أكان جهلاً حقيقيًّا أم غير حقيقي للإفلات من تطبيقها (الشربيني، 2001؛ رحيم، 2008).

ولعل أهم مبرر لهذه القاعدة هي تحقيق العدالة، فالعدل لا يتحقق إلا بالمساواة، وعدم التفرقة بين الناس في تطبيق القانون، فالجميع يخضعون لها سواء علموا بها أم لم يعلموا، ولو تم إجازة الاعتذار بالجهل لترتب عليه أن يدعي بالجهل كل متضرر من تطبيقه، كما أن عدم إمكانية إثبات المعرفة من الجهل يزيد من أهمية هذا المبدأ (رحيم، 2008).

## أهمية الوعي القانوني للمعلم

يُعد المعلم حجر الزاوية في العملية التعليمية، ويحتل الصدارة بين العوامل التي تؤثر في تحقيق التربية لأهدافها العامة والتي تحقق في النهاية أهداف المجتمع والدولة، ومما يعزز من أهمية دور المعلم تطور أدوار المدرسة وجعلها مركزًا مهمًا من مراكز الإصلاح في المجتمع. كما أن التغيرات المجتمعية الاجتماعية والاقتصادية والتقنية المتسارعة والمستمرة ضاعف دور المعلم في ظل ازدياد ضعف القيم والأخلاق، وانتشار الجريمة، وغيرها من مشاكل العصر.

وفي ظل هذه التغيرات الجذرية في المجتمعات، وازدياد أهمية المعلم، تطلب أن يلتحق بمهنة التعليم معلمين لديهم خبرات ومهارات مختلفة، لا تقتصر على المادة الأكاديمية أو التربوية، بل يجب أن يكونوا واعين ومدركين لكل متطلبات العمل من قوانين وتشريعات ولوائح، فهي ضرورة حتى يستطيعوا أن يتعايشوا مع جميع الأطراف المشتركين معهم في المنظومة التعليمية من مسؤولين وطلاب وزملاء عمل وأولياء أمور ومجتمع محلي، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الإعداد المتكامل والشامل للمعلمين وتأهيلهم لمهنة التعليم (الصعيدي، 2004؛ سلام، 2000).

ويتلخص أهمية الوعي القانوني للمعلم في جزأين أولهما على صعيد المدرسة (المدير، زملاء العمل، الطلاب، أولياء الأمور)؛ فعلاقته مع هذه المنظومة تحتم عليه الالتزام بالضوابط الواردة في اللوائح المنظمة للعمل معهم: فعلاقته مثلا بالمدير تنظمها قوانين يجب عليه أن يلتزم بها، ألا يخرج خارج إطار القانون، حتى لا يجعل نفسه عرضة للمساءلة القانونية، التي يترتب عليها آثار نفسية ومادية عليه وعلى المدرسة والمجتمع بأسره.

كما تزداد أهمية الوعي القانوني للمعلم كونه يتعامل مع شريحة كبيرة من الطلاب في عصر الانفجار المعرفي والتطور التكنولوجي وما صاحبها من تطور الأفكار والممارسات الحياتية، إضافة إلى أن دور المعلم التربوي والتعليمي والرقابي على الطلاب يزيد من حجم مسؤوليته، في وقت كثرت فيه المؤسسات القانونية وأصبح المجتمع يلجأ إليها في الحصول على حقوقه، أصبح حتميًّا عليه أن يعي ويدرك ويمارس القانون؛ حتى لا يجد نفسه عرضه لدعوى قضائية من قبل أحد أفراد المنظومة التعليمية.

والجزء الآخر الذي يجب أن يدركه المعلم كجزء من وعيه بالقانون حقوقه وواجباته وأن يكون متابعا لكل جديد فيها، وأن يسعى لممارستها كما نص عليها القانون، فالحقوق للمعلم تتضمن في داخلها واجبات، وأن تقرير القانون للكثير من الحقوق والواجبات يحولها من مجرد التزامات أدبية وأخلاقية إلى التزامات قانونية (بدوي وعطوة؛ 2007). لذلك نجد أن قانون الخدمة المدنية في سلطنة عمان الصادر بالمرسوم السلطاني 2004/120 قد حدد في فصوله حقوق وواجبات العاملين في الأجهزة الإدارية للدولة، ويعتبر المعلم موظف تسري عليه أحكام هذا القانون، إضافة إلى بعض اللوائح الصادرة بقرارات وزارية كلائحة شؤون الطلاب، وهذه اللوائح تنظم جوانب العمل التربوي ولا تتعارض مع قانون الخدمة المدنية.

يُعد وجود المعلم الغير واعي بحقوقه وواجباته من أكبر العقبات التي تواجه نجاح الأنظمة التعليمية، إذ أن الدور المحوري الذي يجب أن يقوم به المعلم في العملية التعليمية يتراجع ليكون أداة هدامة ليس فقط على مستوى مهنته بل على مستوى حياته الشخصية ومجتمعه، وفي حالة فقدان المعلم للوعي القانوني يصبح غير قادر على تحقيق أهداف المدرسة والتربية في تكوين المواطن الصالح، كما أن ضعف أو غياب الوعي القانوني للمعلم يوقعه تحت المساءلة القانونية، وهذا له آثار معنوية ومادية على المعلم وأسرته ومدرسته ومجتمعه كاملا، فكيف إذا ساد ضعف الوعي القانوني عند شرائح كبيرة من المعلمين؟! (والي، 2000).

وحتى يتحقق الوعي القانوني للمعلم لابد أن تقوم مؤسسات الإعداد بالدور الكبير في ذلك، حيث تعتبر مرحلة إعداد المعلمين من المراحل المهمة التي يجب أن تغذي المعلم بحقوقه وواجباته، ويتم ذلك من خلال المقررات الدراسية؛ فيجب أن تنقسم المقررات الدراسية إلى مواد دراسية تخصصية كأقسام اللغة العربية والتربية الإسلامية، والرياضيات وغيرها، ومواد تربوية كطرق التدريس وأصول التربية، وعلم النفس وغيرها، وأخيرًا مقررات مهنية تهتم بدراسة الحقوق والواجبات الوظيفية، واجبات المعلم تجاه المهنة، وحقوقه الوظيفية كالقوانين المنظمة لمهنة التعليم، والقوانين العامة، أسوة بمهن أخرى كمهن الطب والصيدلة حيث يدرسون القوانين الطبية كجزء من تعليمهم المهني (سلام، 2000).

وتأتي مرحلة التدريب العملي على ممارسة القوانين بعد الالتحاق بمهنة التعليم من خلال برامج تدريبية للمعلمين الجدد أثناء الخدمة سواء كانت برامج مركزية أم غير مركزية، وكذلك عن طريق النشرات والتعاميم ذات الصلة بقوانين المعلم، بالإضافة إلى دور الإعلام التربوي دورا مهما في تزويد المعلمين بمستجدات القانون.

## دور التعليم في نشر الوعي القانوني:

إن من أهداف المؤسسات التربوية التعليمية ترجمة الأهداف الاجتماعية إلى ممارسات تترجم في سلوك وأخلاقيات الأفراد، لذا فإن أهدافها تستمد من السياسة العامة للدولة، وتنفق الدول الكثير من أجل دعم وتمويل المؤسسات التربوية، إدراكا منها لدور التربية في رقي المجتمع واستقراره، لذلك فهي تتحمل مسئولية أداء وظائفها ومسؤولياتها أمام المجتمع من حفاظ على الثقافة والتقاليد، وتنشئة الأفراد وضبط سلوكياتهم وتعويدهم على احترام النظم والقوانين المعمول بها في الدولة (فرج، 2004).

وبناء على ذلك فإن هناك علاقة كبيرة بين التعليم والقانون، حيث إن للقانون وظيفة مباشرة وهي حماية الحقوق والحريات، فهو وسيلة من وسائل ضبط المجتمع، وهو مرتبط بالتغيرات التي تحدث في المجتمع، ويتضح الارتباط بين التعليم والقانون من حيث أهدافهما، وهي إصلاح المجتمع ومحاربة الفساد، بالإضافة إلى تقويم الأفراد، وتهذيب أخلاقهم، وتبصيرهم بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

كما أن التعليم يوفر الدعامة الحقيقية لاحترام القانون لدى الناشئة، على الرغم من أن القانون له سلطته الخاصة به التي تكون أداة قوة في تنفيذه إلا أن التربية توفر "السلطة الداخلية" من حيث التبصير والإقناع، وبالتالي فإن الالتزام بالقانون سوف يكون بناءا على ضبط ذاتي وهذا له الأثر الأكبر والأقوى في حفظ النظام واحترام القانون، ويعتبر نجاح التعليم في أهدافه نجاحا لأهداف للقانون، من حيث دورهما في التكيف الاجتماعي ومقاومة الانحراف، فانتشار الأخلاق والاندماج الصحيح يعني التكيف مع المجتمع، وانعدام التكيف يؤدي إلى انتشار الجرائم والفوضى (الصعيدي، 2004).

ويلخص عبدالمطلب (1995) دور مؤسسات التعليم في نشر الوعي القانوني في:

- تخطيط المناهج والبرامج التعليمية بحيث ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحاجات المجتمع القانونية؛ وإعداد برامج مستقلة لتنمية الثقافة القانونية لدى الطلاب في جميع المناهج الدراسية في المراحل التعليمية المختلفة لتوعية الطلاب بحقوقهم وواجباتهم (عثمان، 2008؛ محمد، 2008)
- تطوير قدرات المتعلمين وتزويدهم بالخبرات المفيدة، وتطوير عاداتهم وتقاليدهم وتخليصهم من المعتقدات الخاطئة.
- غرس المواطنة والالتزام بالقوانين في نفوس الطلاب، ويشير مسعد (2008) أن النظام التعليمي يحرص على توفير الثقافة في كل العلوم ماعدا علم القانون.

## دور المعلم في تكوين الوعي القانوني

إن تكوين المواطن الصالح هو هدف التربية الأسمى الذي تسعى له مختلف الحكومات، ويقع على عاتق المعلم تفعيل كل مفاهيم المواطنة الصالحة من الانتماء للوطن والمشاركة المجتمعية والقيم والأخلاقيات الصالحة والوعي بالحقوق والواجبات، ويعد معرفة المواطن بحقوقه وواجباته بداية لممارسة المواطنة الحقة ويتم ذلك من خلال إكساب الأفراد للمفاهيم القانونية (الحق والواجب) في مختلف جوانب العملية التعليمية، وتشير (زايد، 2010) إلى أن "المسؤولية المباشرة للمعلم تفوق باقي عناصر العملية التعليمية رغم أهميتها وضرورتها في تشكل الوعي وتنمية الإبداع". وحتى يتحقق الوعي القانوني للمجتمع عامة والطلاب خاصة لابد أن يقوم المعلم ب"التربية القانونية" للطلبة وهي ذات صلة بأبعاد تربوية وسياسات تعليمية.

يتمثل الوعي القانوني في جانبين مهمين هما: العلم بالقانون، واحترام القانون، وتشكل المعرفة والعلم بالقانون الخطوة الرئيسية للوعي القانوني، بحيث يقوم المعلم بتزود الطلاب بالمعلومات المهمة والقدر المناسب لمرحلتهم العمرية تجنبهم الوقوع في المشاكل القانونية، وتساعدهم أن يكونوا مواطنين صالحين، وتحميهم من الاستغلال، وتزيد من تقديرهم لذاتهم ولوطنهم، أما عن احترام القانون فيتكون هذا الاتجاه بعد اكتساب الطلاب بالمعارف السليمة تجاه القانون من خلال المعلم والمدرسة، مما يؤدي إلى تكوين متعلم قادر على ممارسة حقه وملتزم بواجبه تجاه مجتمعه، ويصبح مشاركاً حقيقياً في صنع القرارات والإصلاحات.

## الدراسات السابقة:

تم تقسيم الدراسات السابقة في مجال الوعي القانوني إلى دراسات خاصة بالمعلمين، ودراسات أخرى متعلقة بالإداريين، حيث تم ترتيب هذه الدراسات من الأقدم إلى الأحدث.

### دراسات متعلقة بالمعلمين:

دراسة سينجليتاري (Singletary, 1996) فقد هدفت إلى مقارنة المعرفة القانونية بين المديرين والمشرفين والمعلمين في شمال كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية في قانون المدارس، وبعض جوانب حقوق الطلاب مثل الحرية في التعبير، والبحث والضبط، والديانات، والتعليق، والضبط والطرد، والتعليم الخاص، والتخريب، وقد استعان الباحث بدراسة أجراها تومي زونالد (1990) في المسيسيبي، واستخدم نفس الأداة، وهي عبارة عن (10) مشاهد كل مشهد يصف موقفا مرتبطا بأحد حقوق الطلاب، اشتملت عينة الدراسة على (42) مديرًا، و(40) مشرفًا، و(116) معلمًا، وتوصلت الدراسة إلى أن المشرفين لديهم معرفة واسعة حول قانون المدرسة المتعلقة بحقوق الطلاب أعلى من معرفة المديرين والمعلمين، وأظهرت أيضًا تأثير سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي في المعرفة القانونية، وأوصت الدراسة بتطوير المعرفة القانونية بحقوق الطلاب حتى يقلل من القضايا المرفوعة في المحاكم، وتوفير مكتبة للإنماء المهني تحتوي على عدد من المراجع حول القوانين المدرسية.

وأجرى سلام (2000) دراسة ميدانية هدفت إلى دراسة وعي المعلمين لحقوقهم القانونية وواجباتهم المهنية في مصر، واستخدم استبانة تم إعدادها بناء على تحليل نصوص القانون المصري رقم (47) لعام 1978م، والخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة، لتحديد الحقوق القانونية والواجبات المهنية كما تضمنها القانون، وطبق الباحث الاستبانة على (300) معلما. وقد كشفت الدراسة عن انخفاض معرفة المعلمين لحقوقهم وواجباتهم المهنية، كما بينت أن (87%) من عينة الدراسة لم تدرس أثناء مرحلة الإعداد موضوعات عن الحقوق القانونية للمعلم، إضافة إلى أنهم لم يحضروا دورات تدريبية أثناء الخدمة تتضمن هذه الموضوعات، وعليه أوصت الدراسة بضرورة إدراج موضوعات التثقيف القانوني في المقررات التربوية، أو إضافة مقرر جديد بقسم أصول التربية لتنمية وعي المعلم بحقوقه القانونية وواجباته المهنية، وبتفعيل دور نقابات وأندية المعلمين بوزارة التربية والتعليم، والأحزاب في نشر وتكوين الوعي المهني لدى المعلمين.

وهدفت دراسة باول (Paul, 2001) إلى تقييم مستوى معرفة المعلمين في المدارس العامة بحقوقهم المهنية والشخصية في ولاية جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية، شملت عينة الدراسة (505) معلما، واستخدم الباحث اختبارًا يضم (45) سؤالاً من القانون المدرسي، وكانت نتائج الدراسة مؤشرا واضحًا على عدم وجود معرفة قانونية بالحقوق والالتزامات القانونية لدى عينة الدراسة، وأنهم يفتقرون إلى المعرفة الأساسية لقانون المدرسة، وأوصت الدراسة أن واضعي السياسات والمسؤولين في الدولة بحاجة إلى دعم المعلمين حتى يقوموا بتثقيف الطلاب، وكذلك تدريب المعلمين ومديري المدارس من قبل مؤسساتهم أثناء الخدمة.

وتناولت دراسة الصعيدي (2004) الوعي القانوني للمعلمين، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة وعي معلمي المرحلة الثانوية بتشريعات مهنة التعليم في مصر، وطبقت اختبارًا من (56) سؤالا رئيسا اشتملت على (5) محاور على (360) فردا، توصلت الدراسة إلى وجود ضعف شديد في مستوى إلمام المعلمين بتشريعات مهنتهم، وأن المعلمين يدركون مهام مسئولياتهم من خلال ثقافة شائعة بينهم يتوارثونها عبر الأجيال أو من خلال تجارب لهم ولزملائهم، كما أن برامج التدريب التي يتلقاها المعلمون أثناء الخدمة غير

كافية لرفع مستوى وعي المعلمين بتشريعات المهنة، وأوصت الدراسة بوجوب تقديم برنامج تدريبي خاص بالعاملين في الشؤون القانونية للمعلمين من أجل توعيتهم بالأمور القانونية الخاصة بمهنتهم.

أما دراسة عطوة وبدوي (2007) فقد هدفت إلى التعرف على واقع وعي معلمي المستقبل ببعض مسئولياتهم المرتبطة بممارسة التدريس الفعلي بالمدارس والمتمثلة في حقوقهم وواجباتهم كما وردت بالقانون والدستور المصري، وطبقت الدراسة على (100) طالب من الفرقة الرابعة بكلية التربية بكفر الشيخ وكلية التربية بجامعة طنطا، وتوصلت الدراسة إلى عدم اهتمام برامج إعداد المعلمين بكليات التربية بتزويد الطلاب المعلمين بالقدر الكافي من المعلومات القانونية التي تتعلق بمهنتهم المستقبلية، والاكتفاء بإشارات بسيطة في بعض المواد خاصة أصول التربية التي تقتصر على أخلاقيات المهنة، ولا تصل إلى حد تنمية المعلومات القانونية التي تترتب على إهمال المعلم أو تسببه في ضرر للتلاميذ أو لنفسه من جراء عدم فهمه لمسئولياته في مجال عمله، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تضمين المفاهيم والقواعد القانونية في برامج إعداد المعلم طرح مقررات دراسية لتنمية المفاهيم والقواعد القانونية الأساسية التي تهم المعلمين.

كما قام العويسي (2011) بإجراء دراسة هدفت إلى التعرف على مدى وعي المعلمين بالقوانين واللوائح والتشريعات التي تنظم عمل المعلم في سلطنة عمان، شملت عينة الدراسة (814) فردا من المعلمين، والمعلمين الأوائل، والمشرفين التربويين، ومديري المدارس، والمشرفين الإداريين، والباحثين القانونيين، ومختصين من الشؤون الإدارية والمالية بجميع المحافظات والمناطق التعليمية؛ تكونت الاستبانة من (80) فقرة شملت (4) مجالات وهي: أهمية الوعي القانوني، ومصادر الوعي القانوني، وواقع الممارسات القانونية، وأساليب مقترحة في تعزيز الوعي القانوني، توصلت الدراسة إلى أن جميع عينة الدراسة بدون استثناء يرون أهمية الوعي القانوني للمعلمين، كما أظهرت بأن هناك مؤسسات مجتمعية مهمة ليس لها تأثير على تشكيل ثقافة المعلم القانونية كمؤسسات إعداد المعلمين ومكاتب المحاماة، وأن البرامج التدريبية للمعلمين في مجال القانون والالتزامات المهنية غير كافية، وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها تكثيف التوعية القانونية، وضرورة إيجاد مقررات قانونية ضمن برامج الإعداد.

**<u>دراسات متعلقة بالإداريين حول قوانين المعلمين</u>**

دراسة كوبنهافر (Copenhaver, 2005) وهي دراسة هدفت إلى معرفة مستوى إدراك مديري مدارس ولاية كارولينا الشمالية بقانون التعليم الخاص في محوريّ إجراءات الوقاية والخدمات التعليمية، وقد تم تحديث الأداة التي استخدمها هيرث في عام 1988م في معرفة مديري مدارس ولاية تينيسي لقانون 142/94، وكيّفها للاستخدام في ولاية كارولينا، كشفت الدراسة التقارب في النتائج بين الولايتين على الرغم من تباعد الفترة الزمنية في التطبيق، كما أظهرت النتائج ضعف المعرفة لدى مديري المدارس بالخدمات التعليمية والإجراءات الوقاية، وأوصت الدراسة بوجود محتوى دراسي خاص للمدارس والجامعات، وبرامج تدريبية للموظفين أثناء الخدمة.

أما دراسة سلاك (Slack, 2005) فهدفت إلى تحديد معرفة مديري المدارس العامة بولاية فلوريدا بالقوانين الخاصة بالتفتيش والضبط، وهل هناك علاقة بين المعرفة القانونية وسنوات خبرتهم كإداريين وبعض المتغيرات الديمغرافية الأخرى، حيث استخدم الباحث اختباراً مكونا من (29) فقرة على شكل صح وخطأ، وشملت الدراسة عينة (139) من مديري المدارس العامة، وكشفت الدراسة أن أكثر من ثلث العينة كانت استجابتهم أقل من المتوسط، ولم يوجد من المستجيبين من أجاب إجابة صحيحة على الاختبار كاملا، كما كانت هناك علاقة إيجابية بين المعرفة القانونية والخبرة.

هدفت دراسة شلوسر (Schlosser, 2006) إلى تقييم المستوى المعرفي لمديري ولاية تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية لقانون المدرسة، ومقارنة نتائجهم ببعض المتغيرات الديموغرافية، وجمع البيانات حول المناهج الدراسية القانونية في برامج الإعداد، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم استخدام (18) سؤالا من قانون المدرسة، بالإضافة إلى أسئلة مفتوحة كأداة للدراسة. شملت عينة الدراسة (362) مديرًا من برنامج إعداد المديرين من (21) جامعة في تكساس وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى معرفة المديرين متوسطة، وفي ضوء الدراسة أوصى الباحث بزيادة جرعات التدريب على قانون المدرسة.

أما دراسة أوكونيل (O'connel, 2007) فكان الغرض منها تحديد مستوى المعرفة القانونية الخاصة بتقييم المعلمين لدى مديري المدارس في ولاية بنسلفانيا، وشملت عينة الدراسة (274) مديرا، واستخدمت الدراسة اختبارًا مكونا من (18) سؤالاً من نوع الصواب والخطأ، وسؤالاً مفتوحًا للتعبير عن مدى معرفة عينة الدراسة بالقانون، وتم بناء الاختبار من قانون الولاية والتشريعات وقرارات المحاكم. وقد توصلت الدراسة إلى أن ليس للمديرين المعرفة الكافية بقوانين المعلمين حسب المستوى الذي وضعوه لأنفسهم وهي نسبة (78,8%)، وأوصت الدراسة بمزيد من الدراسات والبحوث في مجال القانون، وتكثيف التدريب، وتوفير المراجع الفنية الخاصة بقوانين مجالس المقاطعات.

وأجرى أوفرتيرف (Overturf, 2007) دراسة هدفت إلى تحديد مستوى معرفة قانون التعليم الخاص لدى المديرين الحاصلين على الترخيص في ولاية ويسكونسن بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان عددهم (122) مديرا، استخدم الباحث استبانة اشتملت على (42) فقرة من قانون التعليم الخاص بالولاية، وتوصلت الدراسة إلى أن معرفتهم لقانون التعليم الخاص غير كافية للإشراف وإدارة التعليم الخاص، لذلك أوصت الدراسة بضرورة تدريب مديري المدارس على كيفية تطبيق القانون كجزء من إعدادهم قبل توظيفهم، كما أنه من الضروري أن يعطى جميع المديرين فرصا لحضور ورش عمل تتعلق بالقوانين والأنظمة نظرا لكثرة التغييرات التي تطرأ عليها.

وأجرى موسلي (Mosely, 2008) دراسة هدفت إلى تحليل أسباب القضايا المعروضة على المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية، بغرض توفير المعلومات اللازمة لمديري المدارس لفهم دورهم في عمليات تقييم المعلمين تربويا وقانونيا، وهي دراسة نوعية، قام الباحث فيها بتحليل القضايا المعروضة على المحاكم من عام (1973– 2007م)، وكانت عينة دراسته القضايا المعروضة على المحاكم، والوثائق القانونية مثل الدوريات القانونية في الإدارات التعليمية، بلغ عدد القضايا (117) قضية تتعلق بفصل المعلمين، وتوصلت الدراسة إلى الآليات الصحيحة التي يجب على مدير المدرسة أن يتبعها عند تقييم المعلم، وتطوير أدائه بطريقة تربوية وقانونية.

وقام ايبروين (Eberwein, 2008) بدراسة وطنية في الولايات المتحدة استهدفت مديري المدارس الثانوية، هدفت إلى تحديد معرفتهم بقانون المدرسة العام، وعدد المرات التي تم مقاضاتهم فيها، وكيفية حصولهم على المعلومات القانونية؛ وشملت العينة (493) مديرا من مختلف الولايات الأمريكية، واستخدم الباحث استبانة من (57) فقرة، واختبارا يضم أسئلة من بعض حقوق الطلاب والمعلمين، وأظهرت النتائج أن معظم مديري المدارس لم يكن لديهم معرفة شاملة بالقانون داخل المدارس، وأن معظمهم تعرضوا إلى الدعاوى القانونية، والتي أثرت على قراراتهم وسلوكياتهم، كما أظهرت اعتماد مديري المدارس في الحصول على المعلومات القانونية على الإدارة المركزية، ومحامي المدرسة؛ وأوصت الدراسة بأهمية التدريب في زيادة الوعي القانوني لمديري المدارس.

كما هدفت دراسة كلاكستون (Claxton, 2010) إلى التعرف على العلاقة بين مدى وعي مديري المدارس الابتدائية بجورجيا في الولايات المتحدة الأمريكية لقوانين الإعاقات، والممارسات المستخدمة في

ضبط الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة، ركزت الدراسة على دراسة السياسات التشريعية لتعليم الأفراد، والإجراءات الخاصة ببرامج التعليم، وبرامج ضبط السلوك وتقييمه، استخدم الباحث أداة روبرتسون المسحية (Robertson, 1996) وهي اختبار من قانون المعاقين لعام 1997 Individuals with Disabilities Education Act تم تعديلها لتشمل (30) سؤالا وسؤالين مفتوحين، كشفت نتائج الدراسة أن مديري المدارس من ذوي الخبرة الطويلة، والمديرين الخاضعين لبرنامج تدريبي لديهم معرفة أكبر بقانون المعاقين، وأن متغيرات العمر والنوع والتعليم لم يكن لها تأثير في الدراسة، وأوصت الدراسة بأن على مديري المدارس بذل جهد أكبر في التعرف على قانون المعاقين، وكيفية تطبيقه بصورة صحيحة.

أما دراسة ويليامز (Williams, 2010) فقد هدفت الدراسة إلى معرفة إلمام وتطبيق القانون المدرسي لدى مديري مدارس فيرجينيا الغربية بالولايات المتحدة الأمريكية في خمسة مجالات وهي الفصل بين الدولة والكنيسة، والقضايا، والتعليم الخاص، وقضايا الطلاب، والمسؤوليات، تكونت أداة الدراسة من اختبار مكون من (15) فقرة من نوع الاختيار من متعدد، و(15) فقرة من نوع الصواب والخطأ، تم توزيعه على (418) من مديري المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، جاءت النتائج متوسطة في مدى إلمام المديرين بالقوانين، كما جاءت المعرفة الأكثر لصالح الذين لديهم خبرة أكثر من (9) سنوات، ويديرون مدارس ثانوية لديهم إلمام بالقانون المدرسي أكثر من غيرهم، وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد برامج من قبل التعليم العالي لإعداد الموظفين، وخاصة مديري المدارس، بالإضافة إلى إخضاعهم لمزيد من الدورات الخاصة بالقوانين، وتطبيق التدريب عن بعد، كما أوصت بضرورة المحافظة على التطوير المهني المستمر من أجل معرفة مستجدات القانون.

أما دراسة سميث (Smith, 2010) فهدفت إلى تحديد مستوى معرفة مديري مدارس في ولاية اركنساس بالولايات المتحدة الأمريكية للقانون المدرسي في سبعة مجالات وهي قانون اركسنساس، والمسائل الدستورية، والانضباط، وعلاقات الموظفين، والقانون الاتحادي، والمسئولية عن الأضرار، وتحديد العلاقة بين المعرفة القانونية وبعض المتغيرات، استخدم الباحث اختبارا مكونا من (84) سؤالا من نوع الصواب والخطأ، تم توزيعها على عينة من (332) مديرا، توصلت الدراسة إلى أن أعلى مجموعة حصلت على أعلى درجة في الاختبار هم من مديري المدارس الذين تلقوا تدريبا أكثر من عشر سنوات، وتزيد سنوات خبرتهم عن 12 سنة، وعملوا في مدارس ذات كثافة مرتفعة ما بين 1000 إلى 1999 طالبا، وتلقوا تدريبهم من رابطة ولاية اركنسوا كمصدر أساسي للتنمية المهنية المتصلة بالقانون، وأوصت الدراسة بضرورة تكثيف التدريب على مديري المدارس، وكذلك ضرورة وجود علاقة بين المؤسسات المهتمة بالقانون والمؤسسة التربوية.

هدفت دراسة المنذري (2011) إلى التعرف على مستوى الوعي القانوني لدى شاغلي الوظائف الإشرافية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، وتحديد الفروق باختلاف متغيرات الدراسة وهي: النوع، المؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، وطبيعة عمل الدائرة، واقتراح إجراءات لرفع مستوى الوعي القانوني بوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم الأداة في شكل اختبار، استمدت الباحثة فقراته من قانون الخدمة المدنية، ولائحته التنفيذية؛ وتكون الاختبار من (40) فقرة، تكونت عينة الدراسة من (214) موظفا من شاغلي الوظائف الإشرافية ببعض المحافظات والمناطق التعليمية، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الوعي القانوني لدى عينة الدراسة جاء متوسطا، وبالنسبة لمتغيرات الدراسة فلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين إجابات أفراد العينة تعزى لمتغير النوع، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) بين إجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، وطبيعة عمل الدائرة لصالح الدوائر

الإدارية. وعلى ضوء نتائج الدراسة تقترح الباحثة تبني الاختبار كأحد معايير اختيار الموظفين لشغل الوظائف الإشرافية والإدارية.

**من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن استخلاص الآتي:**

- استهدفت الدراسات الأجنبية دراسة القوانين الخاصة بالتعليم والمعلم، أما بالنسبة للدراسات العربية فقد استهدفت القوانين والدساتير العامة للدولة والتي تضم مواد أو بنود محدد فقط للمعلمين، وهذا دليل على قلة وجود قوانين تختص بطبيعة عمل المعلم وتنظم مهنته.
- شغل الوعي القانوني أهمية بالغة لدى كثير من الباحثين، وذلك لقناعتهم بأن المعلم بما يمتلكه من معارف قانونية لها أثر إيجابي على العملية التعليمية.
- تناولت معظم الدراسات السابقة دراسة الوعي القانوني بشكل مستقل عن الاتجاهات نحوها.
- اتفقت معظم الدراسات السابقة على اعتبار أن الوعي يتكون من ثلاثة جوانب هي الجانب المعرفي، والجانب الوجداني، والجانب المهاري أو السلوكي، ويعتبر الجانب المعرفي هو أساس الوعي، ولا يمكن للجانب الوجداني أو السلوكي أن يأخذا شكلهما الصحيح إلا إذا اعتمدا على معرفة تمتاز بالكفاية والوضوح.
- كان الاختبار هي الأداة البحثية التي استخدمتها معظم الدراسات، خاصة التي استهدفت فئة الإداريين والمعلمين، وتميزت الدراسة الحالية بدراسة مدى الوعي بالقانون والاتجاه نحو القانون ثم الارتباط بينهما.
- اعتمدت معظم الدراسات السابقة على المنهج الوصفي، وقد اتبعت الدراسة الحالية نفس المنهجية.
- تميزت هذه الدراسة بدراسة جانبين من جوانب الوعي وهما: الجانب المعرفي الذي تم قياسه عن طريق الاختبار، والجانب الوجداني وتم قياسه عن طريق الاستبانة.

## منهجية الدراسة وإجراءاتها

### عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية حجمها (172) معلما ومعلمة من جميع محافظات السلطنة. روعي في اختيار العينة متغير النوع وعدد سنوات الخبرة. والجدول (1) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع والخبرة.

الجدول (1): عينة الدراسة موزعة حسب النوع والخبرة

| | المتغير وفئاته | العدد | السنبة المئوية |
|---|---|---|---|
| النوع | ذكور | 71 | %41,3 |
| | إناث | 101 | %58,7 |
| الخبرة | 1-5 سنوات | 54 | %31,4 |
| | 6-10 سنوات | 50 | %29,1 |
| | 11-15 سنة | 34 | %19,8 |
| | 16 سنة فأكثر | 34 | %19,8 |
| | المجموع | 172 | %100 |

### أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، تم إعداد استبانة تتكون من قسمين: القسم الأول لقياس الوعي القانوني لدى المعلمين، والقسم الثاني لقياس الاتجاه نحو القانون، وفيما يلي شرح موجز لكل منهما:

**اختبار الوعي القانوني**:

تم استخدام الاختبار الذي أعدته المنذري (2011)، الذي يتكون من (40) سؤالا: (13) سؤالا من نوع الصواب والخطأ، و(27) سؤالا من نوع الاختيار من متعدد. تتوزع أسئلة الاختبار على فصول قانون الخدمة المدنية الخمسة عشر بشكل غير متساوٍ، ويوضح الجدول (2) توزيع أسئلة الاختبار على فصول قانون الخدمة المدنية.

الجدول (2): توزيع أسئلة الاختبار على فصول قانون الخدمة المدنية

| رقم الفصل | اسم الفصل | عدد أسئلة الفصل |
|---|---|---|
| **2** | الوظائف | 1 |
| **3** | لجان شؤون الموظفين | 1 |
| **4** | التعيين | 5 |
| **5** | تقارير تقويم الأداء الوظيفي | 1 |
| **6** | الترقية | 1 |
| **7** | الرواتب والعلاوات والبدلات والمكافآت والتعويضات | 1 |
| **8** | النقل والندب والإعارة | 2 |
| **9** | التدريب والبعثات والمنح الدراسية | 1 |
| **10** | مواعيد العمل والإجازات | 8 |
| **11** | إصابات العمل | 3 |
| **12** | واجبات الموظفين والأعمال المحظورة عليهم | 1 |
| **13** | المساءلة الإدارية | 10 |
| **14** | انتهاء الخدمة | 4 |
| **15** | منحة نهاية الخدمة | 1 |
| | المجموع | 40 |

تتوافر في الاختبار مؤشرات صدق وثبات مقبولة؛ حيث قامت المنذري (2011)، بالتحقق من الصدق الظاهري عن طريق المحكمين، كما قامت بحساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ فلبغ (0.73)، وعن طريق إعادة تطبيق الاختبار فبلغ (0.76). علما بأن معامل ألفا للعينة الحالية بلغ (0.72).

**مقياس الاتجاه نحو القانون**:

تم تصميم مقياس مكون من (45) عبارة سالبة وموجبة لقياس الاتجاه نحو القانون لدى المعلمين، تتوزع عبارات المقياس على أربعة محاور بشكل غير متساو، وهذه المحاور هي: قناعة المعلمين تجاه القانون، والاتجاه نحو معرفة القوانين وفهمها، والاتجاه نحو تطبيق القانون واستخدامه، والاتجاه نحو القائمين على تنفيذ القانون. وقد وضعت أمام كل عبارة خمسة بدائل وهي: موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة، أعطيت لها الدرجات الآتية:5، 4، 3، 2، 1 على التوالي للعبارات الموجبة، وعكس هذا الميزان للعبارات السالبة.

للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس face validity، تم عرضه على مجموعة من المتخصصين في مجال التربية، وعلم النفس التربوي، والقانون، وقد اتفقوا جميعهم على صلاحية المقياس لقياس ما وضع لأجل قياسه، واقترحوا بعض التعديلات، وقد تم الأخذ بها جميعها.

أما الثبات فقد تم حسابه باستخدام معادلة الفا كرونباخ، وقد تراوحت معاملات الثبات بين 0,62-0,89، وهي معاملات ثبات مقبولة مقارنة بالدراسات السابقة في مجال الاتجاهات. والجدول (3) يتضمن معاملات ثبات مقياس الاتجاه نحو القانون.

الجدول (3): معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمقياس الاتجاه نحو القانون (ن=172)

| محاور المقياس | عدد العبارات | معامل ألفا |
|---|---|---|
| قناعة المعلمين تجاه القانون | 16 | 0,70 |
| الاتجاه نحو معرفة القوانين وفهمها | 12 | 0,89 |
| الاتجاه نحو تطبيق القانون واستخدامه | 9 | 0,79 |

| محاور المقياس | عدد العبارات | معامل ألفا |
|---|---|---|
| الاتجاه نحو القائمين على تنفيذ القانون | 8 | 0,62 |
| جميع محاور المقياس | 45 | 0,89 |

## إجراءات الدراسة

تم تصميم استبانة إلكترونية بواسطة Google docs؛ حيث احتوت على تعليمات الإجابة، والمتغيرات الديمغرافية، وأسئلة اختبار الوعي القانوني، فضلاً عن عبارات مقياس الاتجاه نحو القانون. تم توزيع الاستبانة على أفراد العينة عن طريق البوابة التعليمية لوزارة التربية والتعليم. كما تمت عملية جمع الاستجابات خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2012-2013.

## المعالجة الإحصائية

أُدخلت البيانات كملف في البرنامج الإحصائي SPSS، وتم استخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's alpha، ومعامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation، واختبار "ت" لعينة واحدة T-test، واختبار "ت" لعينتين مستقلتين Independent samples T-test، وتحليل التباين الأحادي one-way ANOVA، وتحليل التباين المتعدد MANOVA.

## نتائج الدراسة

**نتائج السؤال الأول**: "ما مستوى الوعي القانوني لدى المعلمين في سلطنة عمان؟"

بلغ المتوسط الحسابي للوعي القانوني لأفراد العينة (17,36) درجة، وعند مقارنته مع المتوسط النظري للاختبار البالغ (20) درجة باستخدام اختبار "ت" لعينة واحدة، اتضح أن المستوى منخفض؛ حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة -9,25 وهي دالة إحصائيا عند مستوى 0,001. وبما أنها سالبة ودالة، فإنها تشير إلى مستوى الوعي القانوني لدى المعلمين في سلطنة عمان منخفض. والجدول (4) يتضمن خلاصة نتائج اختبار "ت" لعينة واحدة.

الجدول (4): نتائج اختبار "ت" لعينة واحدة لمعرفة مستوى الوعي القانوني لدى المعلمين (ن=172)

| المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط النظري | قيمة "ت" | الدلالة الاحصائية | المستوى |
|---|---|---|---|---|---|
| 17,36 | 3,74 | 20 | 9,25- | 0,001 | منخفض |

تتفق هذه النتيجة مع دراسة سلام (2000) ودراسة باول (Paul, 2001)، ودراسة الصعيدي (2004)، وتعزى أسباب هذه النتيجة إلى عدم اهتمام برامج إعداد المعلمين بكليات التربية بتزويد الطالب المعلم بالقدر الكافي من المعلومات القانونية التي تتعلق بالقوانين ذات الصلة بعمل المعلم، والاكتفاء بإشارات بسيطة في بعض المقررات خاصة مقرر أصول التربية التي تقتصر على أخلاقيات المهنة، التي لا تصل إلى حد تنمية المعلومات القانونية، وأن البرامج التدريبية للمعلمين أثناء الخدمة غير كافية في مجال القانون، إضافة إلى ضعف دور المؤسسات المجتمعية التي لها تأثير على ثقافة المعلم كمكاتب المحاماة، كما أنه لا توجد ضمن معايير اختيار المعلمين الجدد ما يلزمهم بمعرفة قدر من المعرفة القانونية أو اللوائح المنظمة

للعمل، ومن أسباب ضعف الوعي القانوني أيضا أن الإعلام على الرغم من حراكه في الفترة الأخيرة إلا أن دوره في التوعية القانونية لا يزال محدودا ولا يستهدف فئة المعلمين بشكل خاص.

**نتائج السؤال الثاني:** "ما مستوى الاتجاه نحو القانون لدى المعلمين في سلطنة عمان؟"

تراوحت المتوسطات الحسابية للاتجاه نحو القانون بين 3,05-3,56، وبلغ المتوسط العام 3,27، وعند مقارنتها مع المتوسط النظري للمقياس البالغ (3) درجات باستخدام اختبار "ت" لعينة واحدة، اتضح أن الاتجاه إيجابي في ثلاثة محاور (قناعة المعلمين تجاه القانون، الاتجاه نحو تطبيق القانون واستخدامه، الاتجاه نحو القائمين على تنفيذ القانون)، وفي الدرجة الكلية، ومحايد في محور واحد (الاتجاه نحو معرفة القوانين وفهمها). والجدول (5) يتضمن خلاصة نتائج اختبار "ت" لعينة واحدة.

الجدول (5): نتائج اختبار "ت" لعينة واحدة لمعرفة مستوى الاتجاه نحو القانون لدى المعلمين (ن=172)

| محاور المقياس | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط النظري | قيمة "ت" المحسوبة | الدلالة الإحصائية | مستوى الاتجاه |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قناعة المعلمين تجاه القانون | 3,56 | 0,53 | 3 | 13,987 | 0,001 | إيجابي |
| الاتجاه نحو معرفة القوانين وفهمها | 3,05 | 0,81 | 3 | 0,758 | غير دالة | محايد |
| الاتجاه نحو تطبيق القانون واستخدامه | 3,34 | 0,74 | 3 | 6,059 | 0,001 | إيجابي |
| الاتجاه نحو القائمين على تنفيذ القانون | 3,16 | 0,61 | 3 | 3,385 | 0,001 | إيجابي |
| جميع محاور المقياس | 3,27 | 0,46 | 3 | 7,616 | 0,001 | إيجابي |

تتفق هذه النتائج مع دراسة العويسي (2011)؛ حيث أشارت نتائج دراسته إلى أن محور أهمية الوعي القانوني للمعلمين كان إيجابيا وبلغ أعلى متوسط حسابي في دراسته، وتعزى نتيجة حصول محور قناعة المعلمين تجاه القانون على أعلى متوسط حسابي بين محاور الإستبانة إلى أن معظم عينة الدراسة لديها قناعة بأهمية القانون في حياتهم المهنية والعامة، وذلك بسبب التغير النسبي في ثقافة المجتمع العماني فبعد أن كان العرف السائد بأن المدرسة عامة والمعلم بشكل خاص لهما الحق في توجيه الطالب وعقابه بدون اعتراض الأسرة أصبحت اللوائح والأنظمة تحد من إعطاء السلطة النهائية للمعلم والمدرسة، وأصبحت الدعاوى القضائية تزداد على العاملين في الحقل التربوي.

كما أن المؤسسات القانونية أصبح لها دور في تقديم الاستشارات القانونية، إضافة إلى التوجه العام للدولة حيث تطور القانون تطورا متسارعا في الفترات الأخيرة، وتم إنشاء الكثير من المؤسسات القانونية التي تخدم المواطنين كإدارات الادعاء العام في مختلف محافظات السلطنة، وعلى مستوى الوزارة تم إنشاء الدائرة القانونية وأقسام الشؤون القانونية بالمحافظات التعليمية، وهذا التوجه العام ساعد على تشكيل قناعات المعلمين بأن الدولة أصبحت دولة قانون، إضافة إلى ذلك فإن وجود الشفافية في بعض القرارات المتخذة كالتعين والندب والنقل الداخلي والخارجي تقوم على أسس وضوابط مقننة، فأصبح المعلمين حريصين على الاطلاع عليها ليتأكدوا من انطباق الضوابط عليهم من عدمه.

**نتائج السؤال الثالث**: "هل يتأثر الوعي القانوني لدى المعلمين بمتغيري النوع وعدد سنوات الخبرة؟"

لمعرفة أثر متغير النوع في الوعي القانوني، أُستخدم اختبار "ت" لعينتين مستقلتين، وأظهرت النتائج عدم دلالة قيمة "ت" المحسوبة، وهذه النتيجة تشير إلى عدم تأثر الوعي القانوني بمتغير نوع المعلم. والجدول (6) يبين خلاصة نتائج اختبار "ت".

الجدول (6): نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين لمعرفة أثر النوع في الوعي القانوني

| نوع المعلم | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة "ت" المحسوبة | الاحتمال | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **ذكر** | 71 | 17,92 | 3,96 | 1,639 | 0,103 | غير دالة |
| **أنثى** | 101 | 16,97 | 3,55 | | | |

تتفق هذه النتيجة مع دراسة المنذري (2011)، ودراسة كلاكستون (Claxton, 2010)، ودراسة الصعيدي (2004) التي تناولت الوعي بالدستور وتشريعات المعلمين، كما تختلف مع نتيجة دراسة حسن وحوالة (1995)؛ حيث جاءت نتائجها لصالح الذكور.

يمكن أن نعزي سبب عدم دلالة متغير النوع إلى أن الذكور والإناث في سلطنة عمان يتلقون ثقافة واحدة ومتشابهة إلى حد كبير، فهم يعيشون في مجتمعات متقاربة الظروف، ويتعلمون في مدارس ذات مناهج ومقررات دراسية موحدة، ويلتحقون بنفس مؤسسات إعداد المعلمين في التعليم العالي، إضافة إلى أنهم يتعرضون لنفس ظروف العمل، ونفس الخبرات والتأهيل، وبالتالي فلا توجد فروق بين الذكور والإناث في مستوى الوعي القانوني.

ولمعرفة أثر متغير الخبرة في الوعي القانوني، أُستخدم تحليل التباين الأحادي، وأظهرت النتائج عدم دلالة قيمة "ف" المحسوبة، وهذه النتيجة تشير إلى عدم تأثر الوعي القانوني بمتغير خبرة المعلم. والجدول (7) يبين خلاصة نتائج تحليل التباين الأحادي.

الجدول (7): خلاصة نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة أثر الخبرة في الوعي القانوني

| مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة "ف" المحسوبة | الاحتمال | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **بين المجموعات** | 3,458 | 3 | 1,153 | 0,081 | 0,970 | غير دالة |
| **داخل المجموعات** | 2392,193 | 168 | 14,239 | | | |

تتوافق هذه النتيجة مع دراسة المنذري (2011) والصعيدي (2004)، وتختلف مع كثير من الدراسات التي كان للخبرة الطويلة أثر في زيادة الوعي القانوني مثل دراسة كلاكستون (Claxton, 2010)، وسميث (Smith, 2010)، ودراسة بربراند (Brabrand 2003)، ودراسة ماتا (Mata, 1998)، وسينجليتاري (Singletary, 1996)، ودراسة حسن وحوالة (1995).

ويعود سبب عدم دلالة خبرة العمل إلى ارتباط الخبرة العملية بالتدريب في المجال القانوني، حيث أن البرامج التدريبية قليلة جدا في مجال الوعي القانوني، وهذا ما تؤكده الخطط السنوية للإنماء المهني لوزارة التربية والتعليم إضافة إلى غياب دور أفراد العينة في تثقيف أنفسهم قانونيا، إذ ينحصر تزايد خبرتهم في مجال أعمالهم الروتينية فقط، كما أن تشابه بيئات العمل التي يعيشها المعلمون، وعدم وجود مثيرات تساعد على النمو المعرفي القانوني له أثر في غياب أثر الخبرة، وهذا ينسجم مع النظرية الاجتماعية لبياجيه، الذي يعتبر أن دور الفرد وردود أفعاله تعتمد على المواقف التي يتعرض لها الفرد في البيئة والتي تساعد على نموه المعرفي (الخاروف والشامي، 2005).

**نتائج السؤال الرابع:** "هل يتأثر الاتجاه نحو القانون لدى المعلمين بمتغيري النوع وعدد سنوات الخبرة؟"

لمعرفة أثر متغير النوع في الاتجاه نحو القانون، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (8) يبين ذلك.

الجدول (8): المتوسطات الحسابية (م) والانحرافات المعيارية (ع) للاتجاه نحو القانون وفقا لمتغير النوع

| النوع | العدد | قناعة المعلمين | | معرفة القوانين وفهمها | | تطبيق القانون واستخدامه | | القائمين على تنفيذ القانون | | الاتجاه بشكل عام | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | م | ع | م | ع | م | ع | م | ع | م | ع |
| ذكور | 71 | 3,50 | 0,50 | 3,08 | 0,85 | 3,32 | 0,79 | 2,97 | 0,65 | 3,24 | 0,47 |
| إناث | 101 | 3,60 | 0,54 | 3,02 | 0,77 | 3,35 | 0,70 | 3,29 | 0,56 | 3,28 | 0,45 |

أُستخدم بعد ذلك تحليل التباين المتعدد، وأظهرت النتائج وجود أثر للنموذج باستخدام قيمة ويلكس لمبدا Wilks' Lambda (ف= 3,429، القيمة الاحتمالية = 0,006، مربع إيتا= 0,094)، ولمعرفة المحاور الدالة تم استخدام تحليل التباين الأحادي وأظهرت النتائج الموضحة في الجدول (9) دلالة الفروق في المحور الرابع فقط (الاتجاه نحو القائمين على تنفيذ القانون). وعند مراجعة جدول المتوسطات الحسابية (الجدول 6) اتضح أن متوسطات المعلمات أعلى من المعلمين.

الجدول (9): خلاصة نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة أثر متغير النوع في الاتجاه نحو القانون

| المتغير | المحور | مجموع المربعات | متوسط المربعات | ف (1، 170) | الدلالة الإحصائية | حجم الأثر |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النوع | قناعة المعلمين | 0,398 | 0,398 | 1,438 | 0,232 | -- |
| | معرفة القوانين وفهمها | 0,116 | 0,116 | 0,178 | 0,674 | -- |
| | تطبيق القانون واستخدامه | 0,033 | 0,033 | 0,060 | 0,806 | -- |
| | القائمين على تنفيذ القانون | 4,210 | 4,210 | 11,884 | 0,001 | 0,065 |
| | الاتجاه بشكل عام | 0,097 | 0,097 | 0,466 | 0,496 | -- |
| الخطأ | قناعة المعلمين | 47,047 | 0,277 | | | |
| | معرفة القوانين وفهمها | 110,734 | 0,651 | | | |
| | تطبيق القانون واستخدامه | 92,810 | 0,546 | | | |
| | القائمين على تنفيذ القانون | 60,223 | 0,354 | | | |
| | الاتجاه بشكل عام | 35,512 | 0,209 | | | |

تتفق هذه النتيجة مع دراسة المنذري (2011)، ودراسة كلاكستون (Claxton, 2010)، ودراسة الصعيدي (2004)، وتعزى أسباب هذه النتيجة إلى أن الإناث يشعرن بالرضا تجاه من ينفذ القانون لأن القوانين في عمان قد ضمنت للمرأة حقوقها الشخصية والوظيفية، كما أن الاهتمام الكبير الذي حظيت به المرأة العمانية من مجانية التعليم إلى عمل المرأة ووصولها لأعلى المراتب الوظيفية مما شجعها على التنافس تحقيقا لذاتها (البراشدية، 2011) وبالتالي فإن رضاها عن هذه القوانين انعكست على من يقوم بتنفيذها، وقد يعزى سبب هذه النتيجة أيضا أن ثقافة المرأة العمانية تتأثر بالعادات والتقاليد، حيث أن المجتمع يستنكر على المرأة دخول المحاكم والخوض في المطالبة بحقها فهي أقل اهتماما من الرجل بالقانون، كما أنه في حالة وجود مشاكل قانونية فإن الرجل هو من يتصدى لحلها وليس المرأة، وبالتالي فهي أقل وعيا من الرجل كما توصلت له دراسات أخرى كدراسة حسن وحوالة (1995)، وهذا فإن قلة وعيها جعلها اتجاهها ايجابيا تجاه المنفذين للقانون، لعدم ادراكها ما يحصل من أخطاء ومغالطات قانونية.

ولمعرفة أثر متغير الخبرة في الاتجاه نحو القانون، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (10) يبين ذلك.

الجدول (10): المتوسطات الحسابية (م) والانحرافات المعيارية (ع) للاتجاه نحو القانون وفقا لمتغير الخبرة

| الخبرة | العدد | قناعة المعلمين | | معرفة القوانين وفهمها | | تطبيق القانون واستخدامه | | القائمين على تنفيذ القانون | | الاتجاه بشكل عام | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | م | ع | م | ع | م | ع | م | ع | م | ع |
| 5-1 | 54 | 3,63 | 0,60 | 3,15 | 0,75 | 3,50 | 0,57 | 3,27 | 0,64 | 3,35 | 0,42 |
| 10-6 | 50 | 3,59 | 0,56 | 3,00 | 0,78 | 3,34 | 0,73 | 3,24 | 0,67 | 3,27 | 0,47 |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 15-11 | 34 | 3,44 | 0,39 | 2,77 | 0,77 | 3,02 | 0,79 | 3,03 | 0,42 | 3,08 | 0,38 |
| 15 فأكثر | 34 | 3,52 | 0,46 | 3,23 | 0,90 | 3,42 | 0,84 | 3,00 | 0,62 | 3,30 | 0,52 |

بعدها أُستخدم تحليل التباين المتعدد، وأظهرت النتائج عدم وجود أثر للنموذج باستخدام قيمة ويلكس لمبدا Wilks' Lambda (ف= 1,217، القيمة الاحتمالية= 0,255، مربع إيتا= 0,036)، وبذلك فإن الاتجاه نحو القانون لا يتأثر بخبرة المعلم، وتعزى هذه النتيجة إلى مركزية الوزارة في جميع المجالات الفنية والإدارية مما يؤدي إلى تشابه الخبرات في مدارس الذكور والإناث، إضافة إلى عدم وجود برامج تدريبية مركزية واللامركزية أو خبرات عملية تساعد على تشكيل أو تغيير اتجاهات المعلمين؛ كما يتأثر المعلمين بالمجتمع من حيث تمسكهم بالعادات والتقاليد السائدة، حيث إن العلاقات بين أفراد المجتمع ما زالت -رغم التغير المحدود- قائمة على الأعراف السائدة لا على القانون.

**نتائج السؤال الخامس**: "هل توجد علاقة بين الوعي القانوني والاتجاه نحو القانون لدى المعلمين؟"

تراوح معاملات ارتباط بيرسون بين (-0,203 إلى 0,064)، وجميعها غير دالة إحصائيا باستثناء الارتباط بين الوعي القانوني والاتجاه نحو القائمين على تنفيذ القوانين؛ حيث كان الارتباط سالب ودال إحصائيا، وهو يشير إلى أن العلاقة عكسية بينهما، فكلما زاد الوعي القانوني انخفض الاتجاه نحو القائمين على تنفيذ القوانين. والجدول (11) يبين خلاصة نتائج معامل الارتباط.

الجدول (11): معاملات ارتباط بيرسون بين الوعي القانوني والاتجاه نحو القانون ومحاوره (ن=172)

| محاور مقياس الاتجاه نحو القانون | الارتباط مع الوعي القانوني | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|
| قناعة المعلمين تجاه القانون | 0,064 | غير دال |
| الاتجاه نحو معرفة القوانين وفهمها | 0,028 | غير دال |
| الاتجاه نحو تطبيق القانون واستخدامه | 0,012 | غير دال |
| الاتجاه نحو القائمين على تنفيذ القانون | 0,203- | 0,007 |
| مقياس الاتجاه نحو القانون | 0,006- | غير دال |

تُفسر هذه النتيجة بأن المعلمين الذين ترتفع معارفهم القانونية يدركون تمامًا الأحكام القانونية الصحيحة والسليمة لأي موضوع؛ لذا فعندما يقوم بعض من ينفذ القانون بعمل إجراءات قانونية غير سليمة بقصد أو بدون قصد، وكذلك عندما يستغل منفذ القانون الثغرات في القوانين لتنفيذ مآربهم يؤدي إلى إضعاف الاتجاهات الإيجابية نحوهم، بالإضافة إلى أن بعض القانونين العاملين في الوزارة قد تنقصهم الخبرة القانونية والإلمام بمستجدات القانون؛ حيث أن الدائرة القانونية بالوزارة والأقسام القانونية بالمحافظات التعليمية قد أنشئت حديثاً في 2008، وتم تعيين خريجين جدد لممارسة العمل القانوني، لذا فإن عدم تمكن بعضهم يؤثر على ثقة المعلمين بهم.

## التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة، يوصى بما يلي:

1- الاهتمام بتطوير المعارف القانونية للمعلمين في مختلف القوانين ذات الصلة بعمل المعلم وذلك لحصول عينة الدراسة على مستوى ضعيف في الاختبار المطبق.
2- عمل لجنة من التربويين والقانونيين العاملين بالوزارة تهتم بنشر الوعي القانوني، وتسلط الضوء على الممارسات غير السليمة للمعلمين والعاملين في الحقل التربوي من أجل تعزيز الاتجاه نحو القانون.

3- تصميم حقائب تدريبية قانونية للمعلمين على نهج الخريطة التدريبية التي تعتمد على سنوات الخبرة للمعلمين والمعلمين الأوائل، وذلك لعدم وجود لأثر الخبرة على الوعي القانوني والاتجاه نحوه.
4- رفع مؤهلات الباحثين القانونين بالوزارة، وإخضاعهم للمزيد من الدورات التخصصية ودورات التواصل وغيرها.

## المقترحات

1. إعادة صياغة الخطط الدراسية للمعلمين في كليات التربية بمختلف الجامعات والكليات بحيث تتضمن مقررات قانونية تزود المعلمين بحد معقول من القوانين العامة، والقوانين الخاصة بمهنة التعليم.
2. زيادة التواصل بين الدائرة القانونية والأقسام القانونية، وبين الموظفين من خلال:
   - تعريف الموظفين بالدور التي تقوم به الدائرة القانونية بالوزارة، والأقسام القانونية بالمديريات التعليمية، وأن دورهم يتمثل في تقديم الدعم والمساندة لكافة الموظفين، والحرص على توجيههم التوجيه القانوني السليم.
   - تكثيف التوعية من خلال الندوات والمحاضرات وأوراق العمل حول قانون الخدمة المدنية ومستجدا ته، بالاستعانة مع مختلف الجهات القانونية بالسلطنة.
   - تقديم الدراسات والبحوث في مجال نشر الوعي القانوني بين موظفي وزارة التربية والتعليم.
   - زيادة عدد الباحثين القانونين في مديريات التربية والتعليم بالمناطق التعليمية، حتى يتاح لهم تفعيل أدوارهم التوعوية بشكل أفضل.
3. تفعيل البوابة التعليمية لنشر الوعي القانوني من خلال:
   - تخصيص جزء من البوابة لإدراج المخالفات التي يرتكبها الموظفون، وما يترتب عليها، وطرق تجنبها.
   - عرض نماذج من القضايا المرفوعة في محكمة القضاء الإداري، وإعطاء موجز عن كل قضية، والحكم النهائي فيها.
   - تخصيص نافذة للرد على استفسارات موظفي وزارة التربية والتعليم حول القوانين عامة، وقانون الخدمة المدنية خاصة.
   - عمل مسابقات إلكترونية بين منتسبي وزارة التربية والتعليم في القانون، من خلال طرح أسئلة في القوانين المختلفة، أو من خلال عمل مواقف وسيناريوهات ويطلب فيها التصرف القانوني السليم.
4. تدعيم النشرات الداخلية والإصدارات التي تصدرها الوزارة، تسليط الضوء على أهم المخالفات التي يتم ارتكابها في الوزارة، وتصل إلى محكمة القضاء الإداري.

5. الحرص على توضيح نصوص القانون في المخاطبات الرسمية من قبل الوزارة، خاصة عندما تمس حقوق وواجبات الموظفين، مثلا عند طلب تكليف الموظف القيام بعمل إضافي، أو عند إيفاده في مهمة رسمية داخل السلطنة أو خارجها، وفي حالة قيامه بأي نوع من أنواع الإجازات، وغيرها من الحالات.

## المراجع

إبراهيم، سليمان عبدالواحد (2011). *مبادئ علم النفس العام*. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

إبراهيم، مجدي عزيز(2009). *معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلم* (ط1). القاهرة: عالم الكتب.

أحمد، حسن إبراهيم (2010). *أهمية الثقافة القانونية*. *مجلة الميزان*، تاريخ الاسترجاع: 2010/7/2م من: http://www.almizanmag.com/modules/news/article.php?storyid=68

أحمد، والي عبدالرحمن (2000). *فاعلية برنامج مقترح في الأنشطة المصاحبة لمناهج الدراسات الاجتماعية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي في تنمية بعض المبادئ القانونية* (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية التربية، جامعة عين شمس.

جمعة، ثناء أحمد (2006). *فاعلية برنامج تعلم ذاتي في تنمية بعض جوانب الثقافة القانونية لدى طلاب كلية التربية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عين شمس.

*الجمعية المصرية لنشر وتنمية الوعي القانوني* (2011). تاريخ الاسترجاع 2011/12/17م من: http://www.eaddla.org

*جمعية المعلمين البحرينية* (2011)، تاريخ الاسترجاع 2011/12/17م من: http://www.bhteachers.org/portal/index.php?action=pages&id=1

الخاروف أمل محمد علي؛ والشامي، سهى سمير (2008). المرأة الأردنية العاملة ومعرفتها بحقوقها في نظام الخدمة المدنية: دراسة ميدانية للنساء العاملات في مراكز الوزارات الحكومية في الأردن. *مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية- الأردن، 35*(2)، 334-361.

خضر، عبدالفتاح (1978). *أثر الأنظمة واللوائح في التنمية الإدارية*. المؤتمر العلمي السنوي الأول للمنظمة العربية للعلوم الإدارية عن التنمية الإدارية في الوطن العربي. الرياض.

رحيم، كمال صلاح (2008). *المدخل إلى القانون نظريتا القانون والحق* (ط1). نزوى: أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة.

زايد، أميرة عبدالسلام (2010). *دور التربية في صناعة وتفعيل الوعي العربي*. القاهرة: دار العلم والإيمان.

زكي، محمود جمال الدين (1969). *دروس في مقدمة الدراسات القانونية* (ط2). القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

السعيد، كامل؛ والفضل، منذر؛ والفتلاوي، صاحب (2009). *مبادئ القانون وحقوق الإنسان*. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة.

سلام، محمد توفيق (2000). *وعي المعلمين بحقوقهم القانونية وواجباتهم المهنية: دراسة ميدانية*. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

الشربيني، نازلي (2001). *التوعية القانونية للنساء وأهمية هذه التوعية وأثرها على المرأة وعلى الأسرة والمجتمع*. مؤتمر تنمية المرأة العربية (الإشكاليات وآفاق المستقبل)، مركز دراسات الجنوب، جامعة جنوب الوادي 5-7 فبراير.

صالح، أحمد زكي (1979)، *علم النفس التربوي* (ط13). القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

الصعيدي، سلمى فضل (2004). *التربية القانونية للمعلمين*. القاهرة: دار فرحة للنشر والتوزيع.

عارف، نجاة عبده (2009). *فعالية برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لتحقيق بعض أهداف التربية القانونية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية بقنا.

عبدالحميد، ثروت (2010). *المدخل لتطوير العلوم القانونية: نظرية القانون*. القاهرة: دار الفكر والقانون.

عبدالقادر حسن، فاطمة؛ ومحمد أحمد حواله سهير (1995). الثقافة القانونية للمواطن المصري في عالم سريع التغير. دراسة ميدانية، *مجلة العلوم التربوية*، **2**(1)، 70-93.

عبدالمطلب، أحمد محمود (1993). التربية ودورها في نشر الوعي القانوني واستتباب الأمن. *المجلة التربوية*، 8(1)، 1-13.

عثمان، عيد عبدالغني الديب (2008). الثقافة القانونية في منهج التربية الوطنية بالمرحلة الثانوية: دراسة تقويمية. *وقائع المؤتمر العلمي الأول: تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية* (ص ص500-541)، مصر.

عطوه، محمد أمين؛ وبدوي، عاطف محمد (2007). *المسئوليات القانونية للطلاب المعلمين بكلية التربية*. ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الحادي عشر بكلية التربية. جامعة طنطا.

العويسي، رجب بن علي بن عبيد (2011). *الوعي القانوني للمعلمين*. أبوظبي: دار الكتاب الجامعي.

فرج، عبداللطيف بن حسين (2004). مهمة مدير المدرسة الثانوية تجاه السلوك المنحرف لدى الشباب من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية الملتحقين بالدورة التدريبية بجامعة أم القرى. *دراسات في المناهج وطرق التدريس*، **98**، 42-80.

قاسم، محمد حسن (2006). *المدخل لدراسة القانون القاعدة القانونية: نظرية الحق*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

محكمة القضاء الإداري (2010). *جدول بالدعاوى الابتدائية المقامة ضد وزارة التربية والتعليم للأعوام القضائية من 2001 – 2010*. بتاريخ 23 يونيو 2010م.

مسعد، محيى محمد (2008). *أسس الثقافة القانونية وأهميتها للإنسان في عصر العولمة*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

المنذري، مريم بنت سالم بن محمد (2011). *الوعي القانوني لشاغلي الوظائف الإشرافية بوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

الناصري، سليمان (2010). *المدخل للعلوم القانونية على ضوء التشريعات في دولة الإمارات العربية المتحدة مقارنة بالقوانين العربية*. أبوظبي: المكتب الجامعي الحديث.

النحوي، فاطمة بنت على بن حمد (2003). *مدى توافر الوعي السياحي لدى معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية في سلطنة عمان* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية، جامعة السلطان قابوس.

*نقابة المعلمين السوريين* (2011)، تاريخ الاسترجاع 2011/12/17م من: http://www.damunvsynd.org/?page=112&lang=ar

وزارة التربية والتعليم (2010). *قرار وزاري بتشكيل فريق تسليط الضوء تسليط الضوء على الواجبات الوظيفية والممارسات الإدارية السليمة*.

وزارة الشؤون القانونية (1996). المرسوم السلطاني رقم (96/101) الصادر في 1996/11/16م، *الجريدة الرسمية*، العدد 587.

وزارة الشؤون القانونية (2010). قرار مجلس الخدمة المدنية بخصوص اصدار اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية، ونظام تصنيف الوظائف بتاريخ 2010/10/25م، *الجريدة الرسمية*، العدد 922.

وزارة الشؤون القانونية (2010). مرسوم سلطاني رقم 2010/106 بخصوص تعديلات قانون الخدمة المدنية بتاريخ 2010/10/19م، *الجريدة الرسمية*، العدد 922.

Claxton, C. W. (2010). *The relationship between principals' knowledge of disability laws and their disciplinary practices in Georgia elementary schools* (Doctoral dissertation). Retrieved from Proquest Dissertations and theses database. (UMI No.3041643).

Copenhaver, M. B. (2005). *Survey of North Carolina principals' knowledge of special education law* (Doctoral dissertation). Retrieved from Proquest Dissertations and theses database. (UMI No. 3185748).

Eberwein, H. J. (2008*). Rising legal literacy in public schools, a call for principal leadership: Anational study of secondary school principals knowledge of public school law* (Doctoral dissertation). Retrieved from Proquest Dissertations and theses database. (UMI No. 3325154).

Edmonds, C. H. (2009). *Court cases involving school board authority in issues with respect to personnel, 1981-2008* (Doctoral dissertation). Retrieved from Proquest Dissertations and theses database. (UMI No. *3409010).*

Mosley, R. J. (2008). *Court decisions regarding teacher remediation* (Doctoral dissertation). Retrieved from Proquest Dissertations and theses database. (UMI No. 3334636).

O'Connell, B. T. (2007). *Pennsylvania superintendents' knowledge of teacher evaluation law* (Doctoral dissertation). Retrieved from Proquest Dissertations and theses database. (UMI No. 3270670).

Overturf, W. J. (2007). *Knowledge of special education law among individuals recently licensed as principals in Wisconsin* (Doctoral dissertation). Retrieved from Proquest Dissertations and theses database. (UMI No. 3278149).

Paul, George Naismith (2001). *An analysis of Georgia public school teachers' knowledge of school law: implications for administrators* (Doctoral dissertation). Retrieved from Proquest Dissertations and theses database. (UMI No. 3029769).

Schlosser, R. A. (2006). *An analysis of principal interns' legal knowledge and legal instruction in principal preparation programs* (Doctoral dissertation). Retrieved from Proquest Dissertations and theses database. (UMI No. 3233261).

Singletary, I. R. (1996). *South Carolina superintendents' and secondary educators' knowledge of school law as it relates to selected areas of student rights* (Doctoral dissertation). Retrieved from Proquest Dissertations and theses database. (UMI No. 9806690).

Slack, C. L. (2005). *Florida public school administrators' knowledge of legal issues related to search and seizure* (Doctoral dissertation). Retrieved from Proquest Dissertations and theses database. (UMI No. 3193505).

Smith, C. L. (2010). *A quantitative analysis of Arkansas principals' knowledge of school law* (Doctoral dissertation). Retrieved from Proquest Dissertations and theses database. (UMI No. 3407383).

Williams, N. R. (2010). *West Virginia principals' knowledge and application of school law* (Doctoral dissertation). Retrieved from Proquest Dissertations and theses database. (UMI No. 3420404).

Zubok, I. A.; Chuprov, V. (2007- B). *On the Shaping of the Legal Culture of Young People in Russia and Belarus*, Russian Education & society, v49.